



Présidence Tunisie رئاسة الجمهورية التونسية

★ Favoris

أشرف رئيس الجمهورية قيس سعيّد، عصر يوم الجمعة 8 مارس 2024 بقصر قرطاج، على اجتماع ضم كلا من السيد أحمد الحشاني، رئيس الحكومة، والسيدتين ليلي حفال، وزيرة العدل، وسهام البوعديري ناصية، وزيرة المالية، والسيد فتحي زهير النوري، محافظ البنك المركزي.

وتناول الاجتماع خاصة موضوع الصلح الجزائري واختبار أعضاء اللجنة الوطنية المكلفة بالنظر في مطالب الصلح، لا سيما بعد تنقيح المرسوم عدد 13 لسنة 2022 المؤرخ في 20 مارس 2022 المتعلق بالصلح الجزائري وتوظيف عائداته.

وأوضح رئيس الجمهورية أن الأبواب مفتحة من جديد أمام من أراد جادا أن يعيد للشعب التونسي أمواله وألا يتخذ الأمر كما اتخذته في السابق هزواً وعليه بعد الجئوج إلى الصلح أن يتبع صراطا سويا.

وعلى صعيد آخر، دعا رئيس الجمهورية محافظ البنك المركزي إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة في مستوى لجنة التحليل المالية لمراقبة مصادر الأموال التي تندفق على الجمعيات من الخارج من دوائر مشبوهة، فالشعب التونسي لا يقبل بأن يتدخل في شأنه أحد بأي شكل من الأشكال لا بصفة صريحة ولا تحت جنح الظلام.



رئيس الجمهورية يدعو 'الجادين' إلى الصلح الجزائي واتباع الصراط السويّ

07.19.2024/03/09

✈ f



أشرف رئيس الجمهورية قيس سعيّد أمس الجمعة 8 مارس 2024 بقصر قرطاج، على اجتماع ضم كلا من أحمد الحشاني رئيس الحكومة، ويلي جفال وزيرة العدل وسهام البوغديري نمصية وزيرة المالية وفتحي زهير النوري محافظ البنك المركزي.

وتناول الاجتماع خاصة موضوع الصلح الجزائي واختيار أعضاء اللجنة الوطنية المكلفة بالنظر في مطالب الصلح، لا سيما بعد تنقيح المرسوم عدد 13 لسنة 2022 المؤرخ في 20 مارس 2022 المتعلق بالصلح الجزائي وتوظيف عائداته.

وأوضح رئيس الجمهورية أن الأبواب فُتحت من جديد أمام من أراد جادًا أن يعيد للشعب التونسي أمواله وألا يتخذ الأمر كما اتخذه في السابق هزؤًا وعليه بعد الجنوح إلى الصلح أن يتبع صراطًا سويًا.

وعلى صعيد آخر، دعا رئيس الجمهورية محافظ البنك المركزي إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة في مستوى لجنة التحاليل المالية لمراقبة مصادر الأموال التي تتدفق على الجمعيات من الخارج من دوائر مشبوهة، قائلا "الشعب التونسي لا يقبل بأن يتدخل في شأنه أحد بأي شكل من الأشكال لا بصفة صريحة ولا تحت جنح الظلام".

قوراري: ننتظر عائدات أفضل بعد تنقيح مرسوم الصلح الجزائري



12:54 2024/03/09



التقى رئيس الجمهورية قيس سعيد أمس الجمعة 8 مارس 2024 كلا من رئيس الحكومة و وزيرى العدل والمالية ومحافظ البنك المركزي لتباحث ملف الصلح الجزائري الذي تم تنقيح المرسوم المنظم له في مجلس النواب .

وفي تصريح لموزاييك اليوم السبت 9 مارس 2024، اعتبر رئيس لجنة التشريع العام ياسر قوراري أن التنقيحات التي أدخلت على المرسوم عدد 13 تمس من طبيعة تركيبة لجنة الصلح الجزائري و نوعية العقوبات التي تسلط على المتهربين من الصلح.

وأضاف القوراري أن طريقة الانخراط في مشروع الصلح الجزائري يتمثل إما في تأمين المبلغ مباشرة في الخزينة العامة للدولة أو انجاز مشروع تنموي في المعتمديات الأكثر فقرا متوقعا أن تكون عائدات الصلح الجزائري بعد التنقيح أكبر من المبلغ المتحصل عليه عند إعلان المسار في بدايته و الذي وصفه بالمتعثر .

سعيد : الأبواب فتحت من جديد أمام من أراد جازا أن يعيد للشعب التونسي أمواله

نسخة

-2 minutes

أشرف رئيس الجمهورية قيس سعيد أمس الجمعة 8 مارس 2024 بقصر قرطاج، على اجتماع ضم كلا من أحمد الحشاني رئيس الحكومة، وليلى جفال وزيرة العدل وسهام البوغديري تمصية وزيرة المالية وفتحي زهير النوري محافظ البنك المركزي.

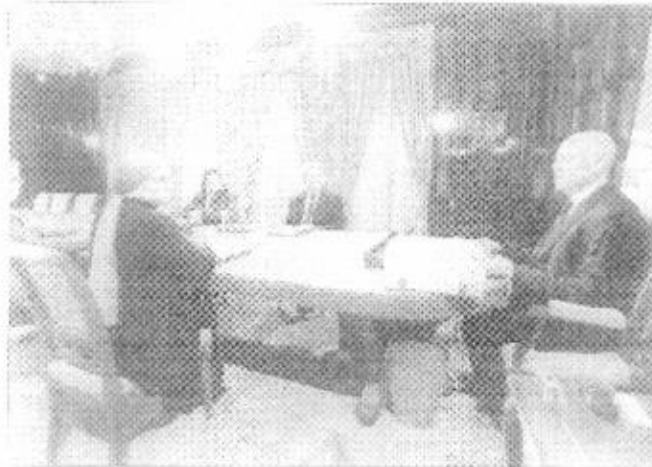
وتناول الاجتماع خاصة موضوع الصلح الجزائي واختيار أعضاء اللجنة الوطنية المكلفة بالنظر في مطالبات الصلح، لا سيما بعد تنقيح المرسوم عدد 13 لسنة 2022 المؤرخ في 20 مارس 2022 المتعلق بالصلح الجزائي وتوظيف عائداته.

وأوضح رئيس الجمهورية أن الأبواب فتحت من جديد أمام من أراد جازا أن يعيد للشعب التونسي أمواله وألا يتخذ الأمر كما اتخذه في السابق هزوا وعليه بعد الجنوح إلى الصلح أن يتبع صراطا سويا.

وعلى سعيد آخر، دعا رئيس الجمهورية محافظ البنك المركزي إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة في مستوى لجنة التحاليل المالية لمراقبة مصادر الأموال التي تتدفق على الجمعيات من الخارج من دوائر مشبوهة، قائلا "الشعب التونسي لا يقبل بأن يتدخل في شأنه أحد بأي شكل من الأشكال لا بصفة صريحة ولا تحت جناح الظلام".

من تنقيح المرسوم الى اختيار أعضاء اللجنة

نحو دفع جديد في مسار الصلح الجزائري



من اللقاء

وهي صعيد آخر، بدأ رئيس الجمهورية، معاقط البنك المركزي إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة في مستوى لجنة التضامن المالية برئاسة محمد باقر المصطفى، للتعامل مع القضايا المتعلقة بالتمويل من الخارج من موانع عداوية. كما أن "الطعن التواصلي" يخلق بأن يشهد في شأنه أحد، بأي شكل من الأشكال، في صيغة صريحة ولا تحت صرح النظام.

المؤرخ في 20 مارس 2022 المتعلقة بالصلح الجزائري والوطنية، هناك اتجاهاً وأصبح رئيس الجمهورية، في الأرواح، فتحت من جديد أمام من أراد حالة أن يعيد للشعب التونسي أمواله ولا يتأذى الأمر كما اتخذه في السابق صرخاً وعنه بعد التفرج إلى الصلح أن يتبع صرخاً مستويًا. وفقاً لإعلام صادر عن رئاسة الجمهورية.

رئيس لجنة التشريع العام في البرلمان ياسر شوراني أن يفتق الصلح الجزائري عاشبات أكثر في مقاربة بمسارده الأولى، وذلك بعد تعديل المرسوم مؤجرا في البرلمان.

ويؤيد الثالث في تصريح له "مركز أيدك أف إم" أن التعديلات التي أدخلت على المرسوم 13 لسنة 2013 من طبيعة تركيبة لجنة الصلح الجزائري ونوعية المقررات التي تسبب على التفرج من الصلح، مبرها أن طريقة التفرج في مشروع الصلح الجزائري تمثل إما في تأخير العلم مباشرة في المرفقة العامة للدولة أو انجاز مشروع تمولي في التعديلات الأكثر أمرا. ويشار إلى أن رئيس الجمهورية ليس مسؤولاً عن التفرج من الأول التفرج بصر قرطاج، على اجتماع ضم كل من أحمد الحشاشي ورئيس الحكومة، وليستر خقان وزيرة العمل وسهام الموضعي، رئيسة وزيرة المالية وتضم زعيم الثورة، ساهلة كهنك المركزي.

والتأويل الاجتماع خاصة موسرغ إجماع الجزائري واستقرار أعضاء اللجنة الوطنية المكلفة بالنظر في مطالب الصلح، لا سيما بعد تنقيح المرسوم عدد 13 لسنة 2022

LE PRÉSIDENT SAÏED PRÉSIDE UNE RÉUNION SUR LA RÉCONCILIATION PÉNALE

« Les portes sont encore ouvertes à ceux qui affichent une volonté sérieuse de rendre l'argent au peuple tunisien »

Le Président de la République, Kaïs Saïed, a présidé vendredi, au Palais de Carthage, une réunion à laquelle ont pris part le Chef du gouvernement, Ahmed Hachani, les ministres de la Justice et des Finances, ainsi que le gouverneur de la Banque centrale de Tunisie (BCT).



Selon un communiqué de la présidence, la réunion a permis de débattre des différents volets du processus de réconciliation pénale ainsi que de la désignation des futurs membres de la commission nationale qui sera chargée de l'examen des demandes de réconciliation à la lumière de l'amendement apporté au décret-loi n°13 de 2022 du 20 mars 2022 relatif à la réconciliation pénale et à l'affectation

de ses revenus. « Les portes sont encore ouvertes à ceux qui affichent une volonté sérieuse de rendre l'argent au peuple tunisien », a lancé le Chef de l'Etat, appelant « ceux qui hésitent à le faire ou qui persistent encore à prendre cette affaire à la légère et à ne plus tarder à demander la réconciliation et à choisir le droit chemin ». Sur un autre plan, le Président de la République a appelé le gouverneur de la

Banque centrale à prendre les « mesures nécessaires » au niveau de la Commission nationale des analyses financières afin de cribler les flux financiers provenant de « parties étrangères suspectes » et destinés à des associations opérant en Tunisie.

Le peuple tunisien, a-t-il souligné, ne tolère plus jamais une quelconque forme d'ingérence dans ses affaires intérieures.

Kais Saïed préside une réunion sur la réconciliation pénale

Le président de la République, Kais Saïed, a présidé vendredi, au Palais de Carthage, une réunion à laquelle ont pris part le chef du gouvernement, Ahmed Hachani, les ministres de la Justice et des Finances ainsi que le gouverneur de la Banque centrale de Tunisie (BCT).

D'après un communiqué de la présidence, la réunion a permis de débattre des différents volets du processus de la réconciliation pénale ainsi que de la désignation des futurs membres de la commission nationale qui sera chargée d'examiner des demandes de la réconciliation. La tenue de l'amendement apporté au décret n° 13 de 2022 du 20 mars 2022 relatif à la réconciliation pénale et à l'adoption de ses modalités.

« Les portes sont encore ouvertes à ceux qui souhaitent une véritable solution de rendre l'argent au peuple tunisien », a déclaré le chef de l'État, ajoutant : « ceux qui hésitent à le faire ou qui hésitent encore à prendre cette affaire à cœur, et à ne plus tarder à demander la réconciliation et à choisir le droit chemin ».

Sur un autre plan, le président de la République a appelé le gouvernement de la Banque centrale à prendre les « mesures nécessaires » au niveau de la Commission nationale des enquêtes financières afin de couvrir les flux financiers provenant de « parties étrangères suspectes » et destinés à des associations opérant en Tunisie.

Le peuple tunisien, a-t-il souligné, ne tolérera plus jamais une quelconque forme d'impunité, notamment vis-à-vis des affaires criminelles.



« La réunion a permis de débattre des différents volets du processus de la réconciliation pénale ».

الرئيس يجدد دعوته الى التعجيل بتشكيل لجنة الإشراف على مسار الصلح

إثر تعديل المرسوم المتعلق بالصلح الجزائي وتوظيف عائلته في حائفي الفارط

الصعقعة اليوم: بنهال بن سلامة

يمثل الصلح الجزائي أحد أبرز اهتمامات رئيس الجمهورية حينما أكد في أكثر من مناسبة على أهميته في ظل الوضع المالي والاقتصادي الراهن الذي تمر به البلاد وتعمل قطار التنمية فيها.

ومن هنا انتقل من الرئيس خلال اجتماع التأم أمس الأول مع رئيس الحكومة وعدد من وزرائها ومجالس البعث المركزي تعهد إلى اختيار أعضاء اللجنة الوطنية للتفكير في مظهر الصلح وتعتبر أن تعديل المرسوم عدد 13 لسنة 2022 المتعلق بالصلح الجزائي وتوظيف عائلته الذي تمت بداية من منتصف جويلية 2024 يشكل قانون يمدد أزمة أمام رجال الأعمال والمواطنين بإعادة أموال الشعب المودع في علب مخازن المصير بالمدينة المنورة ثم سيتم وتلقائي الملاحقة القضائية بالنسبة إلى الآخرين. وفي بلاغ رئاسة الجمهورية حول الاجتماع المظفد أمس الأول هناك إشارة واضحة من الرئيس إلى عدم التشكيك مع من يعاقب التعهد من إعادة أموال الشعب وأموال الضحية في التشغيل الأجنبي مع إجراء الصلح الجزائي. وقد جاء على لسانه في هذا الاتجاه أن الإبرام تمتعت من جديد أمام من أراد جادا أن يقر الشعب التونسي بوقوفه ولا يفتأ الأمن كما تشهد في السابق هذا الوضع بعد الصلح إلى الصلح أن يفتح مسراطا سويا.

وفي هذا الإطار يودر التفكير إلى انتهاء مدة عمل لجنة الصلح الجزائي التي تأسس عليها المرسوم عدد 13 لسنة 2022 المتعلق بالصلح الجزائي وتوظيف عائلته في 12 نوفمبر 2023 بعد أن

تمثلت مالتهم منذ التأسيس وقد كانت حسنة هذه اللجنة من حجم الانتقادات. وقد تبادر أولها حول قيمة الأموال التي استرجعتها ما عدا ما صرح به أحد أعضاء اللجنة في إحدى تقارير الرئيس إلى بلوها. حول دفع خمسة ملايين دينار في حصة الدولة من عائدات الصلح الجزائي، ما يمثل أقل بكثير من المبلغ الذي تقدمت البلاد إلى استرجاعه. وهو ما يفسر تعثر تطبيق هذا المرسوم وما علق ذلك من حالة إرباك مالت بعدا من رجال الأعمال.

وكذلك النتائج النورية لجنة الوطنية لصلح الجزائي وتعار الصلح الجزائي. دائما الرئيس الجمهورية لإعلان تفويض المرسوم المتعلق بالصلح الجزائي وتوظيف عائلته وتعهد إلى قانون والذي يهدف من خلاله إلى إشفاء مزاج الدولة والمواطنة على مسار الصلح الجزائي وتطبيق الإجراءات وتطبيق الضمانات ليكون فرصة للأفراد المعنية بتسوية وضعياتهم وإعادة أموال الشعب عبر آليات مشاريع تعود بالفائدة عليه. وفي هذا الاتجاه تم انتقال تفويض على من لجنة الصلح مع عدم تعهد أعمالها.

وكان الرئيس حينما صادق منذ المصادقة على قانون الصلح الجزائي الممدد للمرسوم عدد 13 لسنة 2022 قد أكد في أكثر من مناسبة على ربح المنظمة وورود دولة على ضرورة التعجيل

بتشكيل لجنة الصلح الجزائي بعد أن تم إعلان تشكيلات على المرسوم الذي أشاعها ديوانه من حيث أن يتم تسهيل من حيث تعيين المسؤولين خاصة في التفتيش على الشكايات التي ستعبر عنهم قبل أن تعرض على مجلس الأمن القومي الذي من دوره أن يقر مظهر الصلح أو يرفضه كما نفس على ذلك القانون. وفي هذا الإطار ورغم الفوارق وعدم وجود مستندات في هذا الصلح الجزائي يتم عدم تعيين أعضاء اللجنة المختصة بالتصرف في هذا الملف بل إن رئيس الجمعية التونسية لدراسة المحاكمة العادلة وأبو العرفاني صرح بضرورة التعجيل بإقرار تركيبة هذه اللجنة. وفي ما يخص عليه القانون الجديد للتفويض أعمالها والقيام بالدفور الموقوف لولا في أقرب الأحوال هذا الأمر. إن ضرورة تفويض الصلح الجزائي إلى من كان قد توجبه من حيث خاصة مع الإدارات والأجهزة المعنية بالصلح الجزائي وأولها المدقق الاقتصادي والمالي ولجنة التحقيق المالية. وباتت هذا التأكيد على التعجيل بتعيين أعضاء اللجنة المختصة بالصلح الجزائي لدورها المعوري في تسوية ملف الجزائي وتغطية البلاد الخاصة إلى ما ستوفره الأموال المسترجعة. عاشت نتائج هذا الدولة لإتمام مشاريع تنمية وتعميق ثقافة تفويض المواطنين من جهة والمهنيين بهذا الأمر من جهة أخرى. وبذلك تعلق التفكير كعدلية أو إيقاف الحسابات مع عدم العقوبة والإخراج عن التشكيك إلى كل مستحقة أو لا تكون ذلك بعدد أعضاء العلق.